S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/538
10 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لاثيوبيا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى بند جدول أعمال مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦)، أتشرف بأن أرفق طيه بيانا يتضمن آراء حكومة جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

وسوف أكون ممتنا لو تكرمتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دري محمد
السفير
الممثل الدائم

100796 100796 96-17135

9617135

مرفق

تمادي السلطات السودانية في تحدي مجلس الأمن
وفي خداع المجتمع الدولي

١ - عندما يتناول مجلس الأمن مرة أخرى موضوع المشاركة السودانية في الارهاب الذي يجري بمشاركة الدول لبحث ما إذا كان السودان قد امتثل لطلباته، وفقا لما ورد في قرار مجلس الأمن ١٠٥٤ (١٩٩٦)، فإن المجلس سوف يكتشف أن السودان لم يتخذ أي خطوة فيما يتصل بالامتثال للقرارين ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦).

٢ - ولا شك أن السلطات السودانية قد حاولت، منذ اتخاذ القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦)، أن تبدو وكأنها تضطلع بالتعاون اللازم كيما تحسن من صورتها، وكل هذا بهدف صرف نظر المجتمع الدولي عن صلب القضايا التي طولبت بالرد عليها.

٣ - والسلطات السودانية قد ضبطت متلبسة في محاولة الاغتيال، وقد أكد ذلك بالفعل الارهابيون الثلاثة المحبوسين في اثيوبيا، وهذا ثابت أيضا من المقابلات التي أجريت مع هؤلاء الثلاثة، والتي سجلت على أشرطة تلفزيونية سبق أن قدمتها اثيوبيا إلى أعضاء مجلس الأمن. وأي استعراض لهذه المقابلات المسجلة لا بد له أن يؤدي، بأي معيار موضوعي، إلى خلوص مجلس الأمن إلى نتيجة مفادها أن السلطات السودانية قد اشتركت في محاولة الاغتيال التي ارتكبت ضد الرئيس المصري، وأنها قد قامت بإيواء الارهابيين الثلاثة المطلوبين فيما يتصل بهذا العمل الارهابي.

٤ - والسلطات السودانية تزعم الآن أن لديها شاهد - شاهد موثوق جدا - وأن هذا الشاهد سيثبت براءتها. والشاهد المزعوم هو مصطفى حمزة، الذي سبق أن قالت عنه صحيفة "الحياة" أنه قد أجريت مقابلة معه في مكان ما بأفغانستان، وهذا ليس إلا "نكتة" في نظر اثيوبيا، ولا شك أن مجلس الأمن سينظر إلى الأمر على هذا النحو أيضا.

٥ - والحقيقة تتمثل في أن مصطفى حمزة يعيش في السودان وأن زوجته وأولاده الأربعة موجودون بالسودان وأن الرجل يعتبر السودان مقرا له، بصرف النظر عن مكان تواجده أو عدم تواجده في وقت ما عقب شروع مجلس الأمن في النظر في هذه القضية. وهذه الحقيقة لا يمكن اخفاؤها بتلك الحيلة التي تحاول السلطات السودانية حبكها.

٦ - واستنادا إلـــى الأدلـــة والوقائع التي قدمت لمجلس الأمن، قرر المجلس في قراريه ١٠٤٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦) أن السودان قد اشترك في أعمال الارهاب الدولي، التي تشترك فيها الدول، وأنه يتعين عليه أن يسلم الارهابيين الثلاثة، الذين آواهم على أرضه، إلى أثيوبيا لمقاضاتهم. والسودان لم تقدم له خيارات عديدة، بل خيار واحد، وهو تسليم المطلوبين فيما يتصل بالعمل الارهابي الذي ارتكب في العاصمة الاثيوبية إلى اثيوبيا. وقرارا مجلس الأمن قد نصا أيضا على أن السودان ليس بدولة عضو ذات موقف حميد، فهو قد تورط في أعمال ارهاب دولي من الأعمال التي تجري بمشاركة الدول وكذلك في زعزعة استقرار جيرانه.

٧ - ومجلس الأمن يواجه الآن مسألة رئيسية واحدة، فهل يمكن لمجلس الأمن أن ينظر إلى الحيل والخدع، التي تستخدمها السلطات السودانية لهدف محدد يتمثل في التهرب من مطالبات مجلس الأمن، باعتبارها خطوات متخذة بشكل جدي من قبل الحكومة السودانية من أجل الامتثال لهذه المطالبات؟ واعتدال أسلوب قرار مجلس الأمن ١٠٥٤ (١٩٩٦) ربما قد جعل السلطات السودانية تظن أن هذه هي أول خطوة يتخذها المجلس لإبعادها عن دائرة الاتهام، وأن مراوغتها السابقة قد أتت بمفعولها. ومجلس الأمن لديه الآن فرصة جديدة لجعل السلطات السودانية أكثر جدية فيما يتصل بامتثالها لمطالباته. وليس من الجائز أن يكون هناك إعراض عن اتخاذ تدابير فعالة بشأن مسألة واضحة تتضمن انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. من جانب دولة عضو - مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

- - - - -